



# تقرير خطة الاقتراض السنوية لعام 2022م



أعد المركز الوطني لإدارة الدين هذا التقرير كبيان مجمل عن خطة الاقتراض السنوية لعام 2022م. تتضمن معلومات وتوقعات لبعض البيانات فيما يخص آراء المركز أو خططه المستقبلية. وقد تتغير هذه المعلومات والتوقعات والبيانات بشكل جوهري حسب ظروف الأسواق المحلية والعالمية. ولا تتحمل وزارة المالية ولا المركز الوطني لإدارة الدين أي مسؤولية حيال المعلومات والتوقعات والبيانات الواردة في هذا التقرير، كما لا يلتزمان بإعادة نشرها أو تعديلها لعكس ظروف الأسواق المتغيرة بعد تاريخ نشر التقرير. ولا تشكل هذه البيانات مشورة استثمارية، كما أنه لا ينبغي اعتبار محتوى هذه البيانات طلبًا أو عرضًا للبيع أو شراء أي أوراق مالية أو التعامل في أي منتج أو إبرام أي صفقة.



## فهرس المحتوى

- **O1 أهداف المركز الوطني لإدارة الدين**
- **O2 تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين**
- **O3 إدارة المخاطر**
- **O4 خطة التمويل لعام 2022م**



# ٥١ أهداف المركز الوطني لإدارة الدين

# أهداف المركز الوطني لإدارة الدين

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 16/2/1441هـ الموافق 15/10/2019م يتمثل دور المركز في تأمين احتياجات المملكة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة مع مستويات مخاطر تتواافق مع سياستها المالية.

## حيث يهدف المركز إلى :

الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسوية عادلة ضمن إطار وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

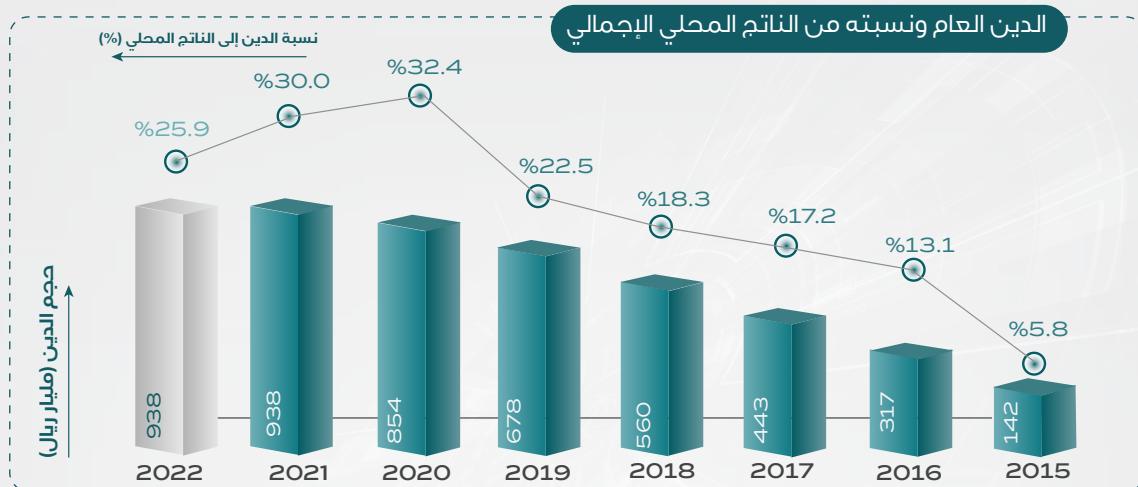
تقديم خدمات استشارية واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) من رأس مالها والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك تجميم بيانات الدين العام المباشر وغير المباشر ومعالجتها ومتابعتها، والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون أو إعادة تسويتها أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التحوط، أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين العام، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

## ٥٢ تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

# تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

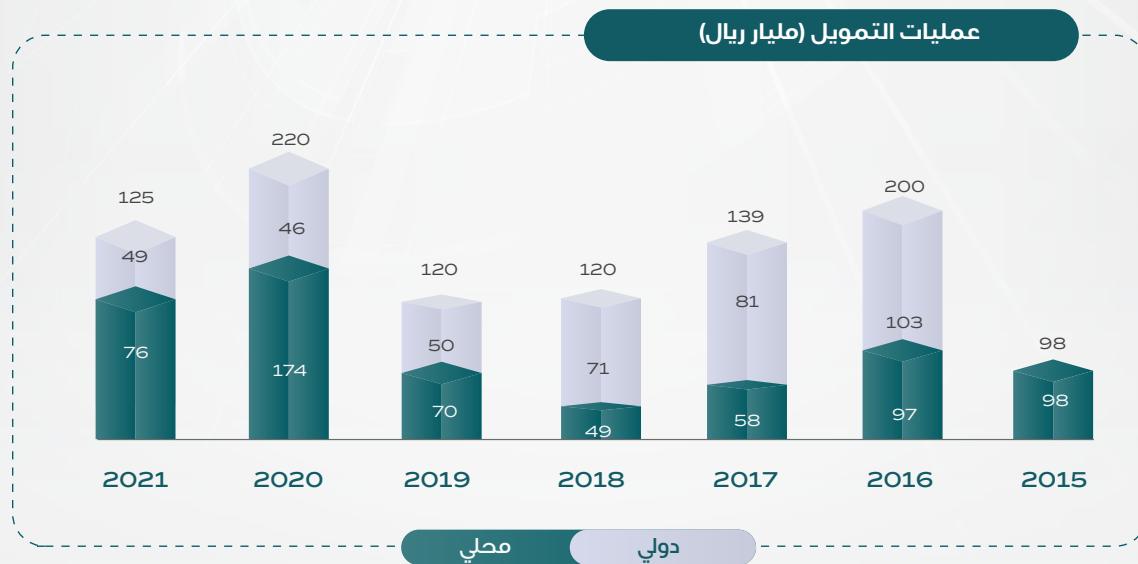
## محفظة الدين

خلال عام 2021م ارتفع حجم محفظة الدين العام بحوالي 85 مليار ريال لتصل إلى 938 مليار ريال، أي ما يعادل 30.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بـ 32.4% لعام 2020م<sup>(1)</sup> ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.9%， نتيجةً لثبات مستويات الدين وزيادة المتوقعة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م.<sup>(2)</sup>



## عمليات التمويل

بلغ حجم عمليات التمويل في عام 2021م حوالي 125 مليار ريال مشكلة من 76 مليار ريال تمويل محلي و 49 مليار ريال تمويل دولي (يشمل سداد مستحقات أصل الدين بحوالي 40 مليار ريال). كما استطاعت المملكة إتمام عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك مستحقة في عام 2022م وذلك بقيمة إجمالية تجاوزت 33 مليار ريال وإصدار صكوك مقابلها.

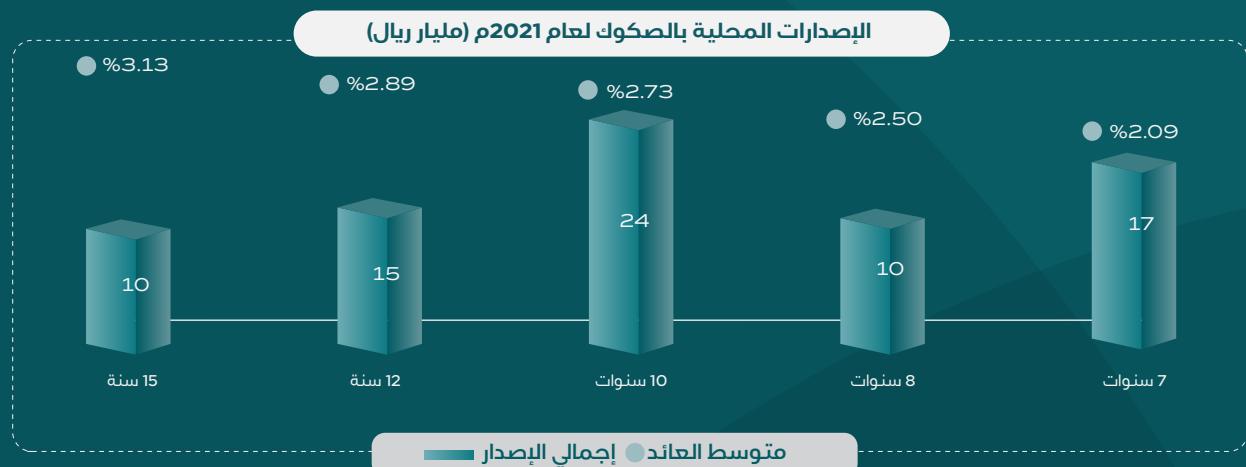


1. حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2015 - 2021م  
2. توقعات الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيان الميزانية العامة للدولة لعام 2022م.

# تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

## الصعيد المحلي

بلغ إجمالي الإصدارات المحلية للدين العام لعام 2021م حوالي 76 مليار ريال من خلال إصدارات صكوك حكومية (أي ما يقارب 61%) من إجمالي إصدارات الدين.



## الصعيد الدولي

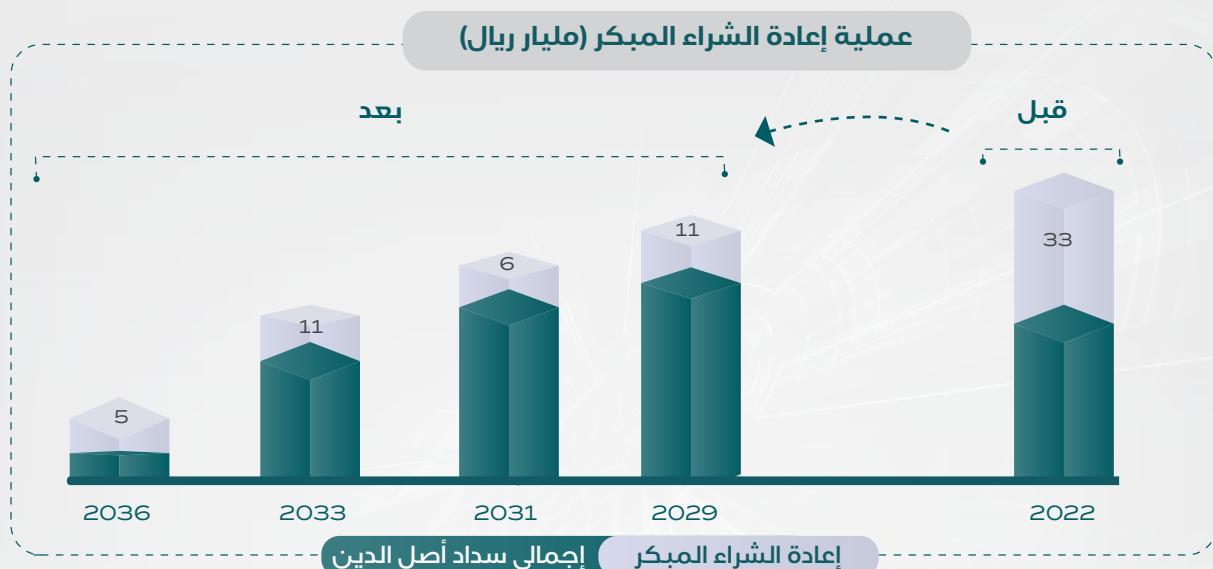
تمكنت المملكة ضمن برنامجي السندات والصكوك الدولية لحكومة المملكة العربية السعودية من إتمام إصدارها الدولي الأول لعام 2021م للسندات بعملة الدولار بإجمالي 5 مليارات دولار ونسبة تغطية 4 أضعاف من إجمالي الإصدار. كما تم إكمال الإصدار الدولي الثاني للسندات بعملة اليورو بإجمالي 5.1 مليار يورو وبنسبة تغطية تجاوزت 3 أضعاف إجمالي الإصدار، حيث حققت شريحة الثلاث سنوات عائداً سلبياً. ولقد أتمت إصدارها الدولي الثالث للصكوك والسندات بإجمالي 25.3 مليار دولار وبنسبة تغطية 5.3 أضعاف من إجمالي الإصدار. بالإضافة إلى تمويل عن طريق وكالات ائتمان الصادات. شكلت الإصدارات الدولية حوالي 49 مليار ريال (أي ما يقارب 39%) من إجمالي إصدارات الدين العام لعام 2021م.



# تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

## إعادة الشراء المبكر

يلتزم المركز بإدارة وتقييم مخاطر إعادة التمويل على محفظة الدين. ونجم خلال عام 2021م في إتمام عملية إعادة الشراء، حيث تم سداد أدوات الدين مستحقة خلال عام 2022م وإصدار صكوك جديدة مقابلاً لها. وساهم ذلك في رفع متوسط عمر محفظة الدين على مستوى محفظة الدين وخفض مخاطر إعادة التمويل لعام 2022م.



## تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين

ساهمت إستراتيجية الدين العام في تعزيز جودة محفظة الدين العام للمملكة، علماً بأن تكلفة الدين على أساس نقداني انخفضت خلال العامين الماضيين لتصل إلى 2.77% بنهاية عام 2021م.



# تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

كجزء من جهود المركز تجاه تطوير البنية التحتية للسوق المحلية، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية في الأسواق الدولية وتحقيق المستهدفات فيما يخص التوزيع الجغرافي ونوعية المستثمرين، يلخص أدناه الإنجازات الرئيسية التي حققها المركز خلال عام 2021م:

## الصعيد المحلي:

- وقعت وزارة المالية والمركز مع مصرف الراجحي اتفاقية لانضمام المصرف لبرنامج المتعاملين الأتوليين بالأوراق الحكومية المحلية.
- تمكّن المركز من إتمام ثالٍي عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك مستحقة خلال عام 2022م بقيمة تجاوزت 33 مليار ريال وإصدار صكوك حكومية مقابلها.
- الإعلان عن توقيع وزارة المالية والمركز مذكرات تفاهم مع أربع مؤسسات مالية دولية (بي إن بي باريما، مجموعة ستيتي، غولدمان ساكس، وجي بي مورجان) بشأن انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأتوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية، ويأتي ذلك تماشياً مع دور المركز فيما يخص تعزيز الوصول لأسواق الدين المحلية عن طريق تطوير وتنويع قاعدة المستثمرين وذلك لضمان استدامة الوصول لأسواق الدين المحلية.
- انضمام صكوك حكومة المملكة العربية السعودية بالريال السعودي إلى قائمة مؤشر ”فوتسي راسل“ الخاص بالسندات السيادية لأسواق الدول الناشئة.
- كجزء من أهداف المركز لزيادة عدد المشاركين في السوق بشكل عام، تم الإعلان عن الارتباط الجديد ما بين يورو كلير وإيداع، حيث سيُسمح للمستثمرين الدوليين بالوصول بكفاءة إلى سوق الصكوك والسندات المحلية والتداول بسهولة.

# تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

## الصعيد الدولي:

- دخول المملكة العربية السعودية في أسواق الدين الدولية ثلاثة مرات في عام 2021م.
- إعلان المركز عن تعيين جي بي مورجان وإتش إس بي سي كوكيل هيكلة مشتركين لإطار التمويل المستدام.
- توقيع اتفاقية تمويل مع الشركة الكورية للتأمين التجاري "كي شور".
- تتوسيع المركز بجائزتي "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2021م، بوصفه "أفضل مصدر سيادي لأدوات الدين" في الشرق الأوسط و "أفضل مصدر لأدوات الدين".
- أشاد تقرير مشاورات المادة الرابعة بالأساليب التمويلية التي اتخذت من المركز في فترة جائحة كوفيد-19، سعياً إلى تأكيد استقرار الوضع الاقتصادي والنجاح بتحقيق نتائج مالية واقتصادية ملموسة خلال فترات صعبة.



## ٣٠ إدارة المخاطر

ادارة المخاطر

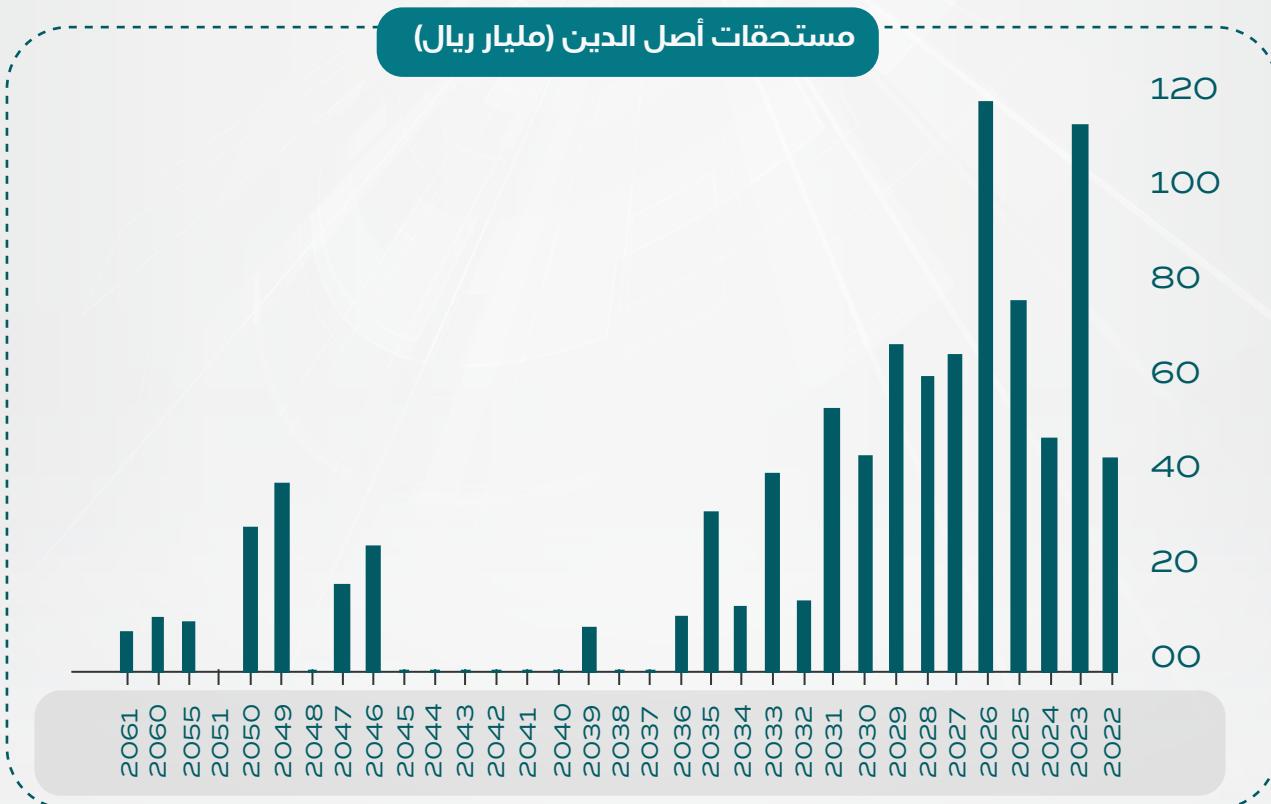
تُعد إدارة مخاطر الديون السيادية عنصراً أساسياً في إستراتيجية الدين العام للمملكة، حيث ت العمل إدارة المخاطر في المركز على موازنة قرارات التمويل مع خمسة اعتبارات أخرى للمخاطر وهي: السيولة، إعادة التمويل، العوائد، أسعار الصرف، التصنيف الائتماني.

السيولة

يحمل المركز مع الجهات ذات العلاقة على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لستيعاب أحجام الإصدارات والحفاظ على سيولة السوق المحلي.

اعادة التمويل

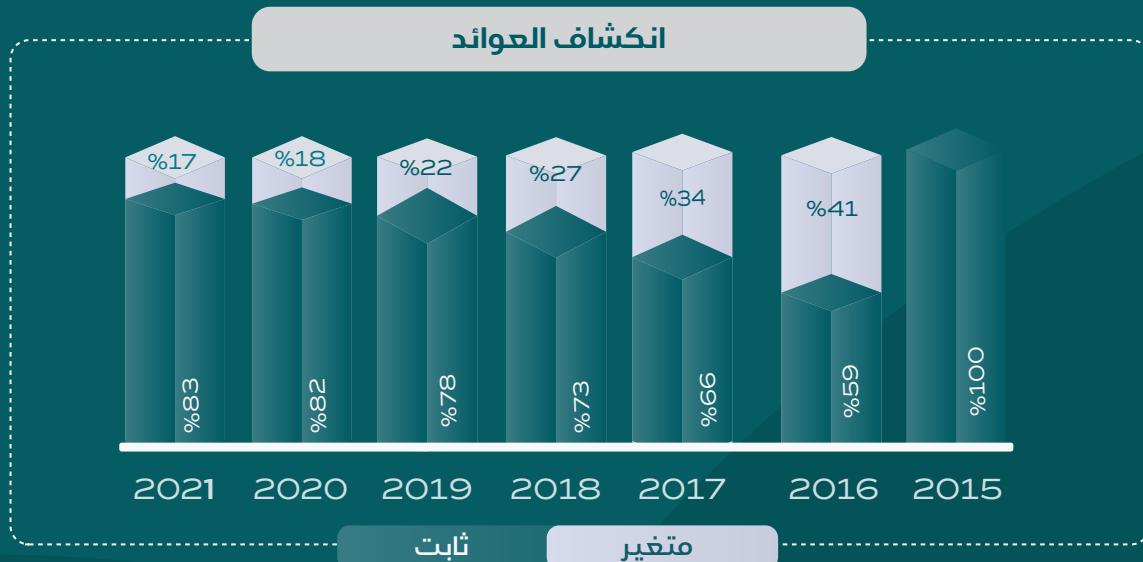
يحل في عام 2022م أجل استحقاق لديون تقارب 76 مليار ريال من الديون المحلية والدولية، حيث نجح المركز من إتمام عملية شراء مبكر في عام 2021م لسداد جزء من مستحقات أصل الدين من عام 2022م بقيمة تجاوزت 33 مليار ريال وإصدار صكوك محلية جديدة مقابلها، مما أدى إلى انخفاض إجمالي مستحقات أصل الدين لعام 2022م إلى ما يقارب 43 مليار ريال، وسيقوم المركز بإصدار أوراق مالية بالشكل الأمثل للحفاظ على متوسط أجل استحقاق أصل الدين العام للمملكة والحد من مخاطر إعادة التمويل، بالإضافة إلى استمرار المركز بمتابعة إدارة المطلوبات لتقليل مخاطر إعادة التمويل، علماً بأن متوسط عمر محفظة الدين ارتفع، ليصل إلى حوالي 5.9 سنوات في نهاية عام 2021م مقارنة بـ 4.9 سنوات في عام 2020م.



## ادارة المخاطر

### انكشاف أسعار الفائدة

تبلغ نسبة توزيع الدوائد في محفظة الدين 83% دوائد ثابتة و 17% دوائد متغيرة في نهاية عام 2021م. سيركز المركز على العمليات التمويلية ذات العائد الثابت لتخفيض مخاطر انكشاف العائد المتغير.



### انكشاف أسعار الصرف

تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية على مخاطر محدودة لمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بالنظر إلى احتياطي المملكة الكبير من العملات الأجنبية والأصول وسياسة سعر الصرف المستقرة.

كما يبلغ الدين المقوم بعملة اليورو قرابة 2% من إجمالي محفظة الدين في نهاية عام 2021م. وقد يبحث المركز فرص التمويل الدولي بعملات غير الدولار الأمريكي حسب أوضاع الأسواق الدولية.



## إدارة المخاطر التصنيف الائتماني

يتابع المركز شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

- ◆ أكدت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية في يوليو 2021م تصنيفها عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة).
  - ◆ أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية في نوفمبر 2021م تصنيفها عند (A1) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة).





# ٤ خطة التمويل لعام 2022م

# خطة التمويل لعام 2022م

بحسب بيان الميزانية الرسمى لعام 2022م، من المتوقع ثبات حجم الدين العام عند 938 مليار ريال بنهاية عام 2022م. وعليه، من المتوقع أن تشكل الاحتياجات التمويلية لعام 2022م ما يقارب 43 مليار ريال لسداد مستحقات أصل الدين، بالإضافة إلى إمكانية النظر في عمليات تمويلية استباقية بحسب أوضاع السوق.

## المبادئ التوجيهية للتمويل في عام 2022م:

- ◆ يعد تأمين الاحتياجات التمويلية للمملكة على المدى القصير والمتوسط والبعيد أحد أهداف المركز الرئيسية، إلى جانب ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات دين سيادية بسعر عادل ضمن إطار وأسس مدققة لإدارة المخاطر.
- ◆ خلال عام 2022م، من الممكن أن تنظر الحكومة إلى إمكانية الدخول بعمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي عبر القنوات التمويلية المتاحة، سواءً محلياً أو دولياً بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل المركز بمراقبة السوق وافتتاح الفرص بشكل استباقي لتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة.
- ◆ من المتوقع الحفاظ على تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي في عام 2022م مما تلاه لعام 2021م.
- ◆ قنوات التمويل المتوقعة موزعة على إصدار السندات والصكوك سواءً المحلية أو الدولية وعمليات التمويل الحكومي البديل بأشكالها.
- ◆ تقسيم 75%-85% للعوائد الثابتة، مقابل 15% - 25% للعوائد المتغيرة. تماشياً مع أهداف إدارة الدين العام للحكومة.

## استراتيجية علاقات المستثمرين في عام 2022م

سيواصل المركز بالتعامل مع مستثمريه في كل من الحملات الترويجية في الخارج، مع استمرار زيارات المستثمرين إلى المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مشاركة الأحداث الرئيسية والتحديثات حول المسائل البيئية والاجتماعية والحكومة والاستدامة داخل المملكة. كما يعد التركيز المستمر على مزيد من تنويع المستثمرين هدفاً رئисياً لعام 2022م

